بتطوير اجهزة اكتشاف كيميائية للتعرف على وجود المواد السامّة في الهواء. ويتألف الجهاز الاساسي، الذي هو بحجم جهاز لاسلكي صغير، من حاسب الكتروني يقيس لون اللهب الناجم عن حرق الهواء لتشخيص مركباته (**روماح**، ٢٢/١/١٩٨٩). وبفضل مثل هذه التدابير ـ أي انتاج المعدات واجراء المناورات ـ اعتبر بعض المعلّقين الغربيين ان اسرائيل هي «الوحيدة في المنطقة التي لديها خطة للدفاع عن المدنيين ضد أي هجمات بالغازات» (**معاريف**، ١٩/٤/١٩٨٩). ويضاف الى ما سبق، ان اسرائيل قامت، من خلال جهاز الدفاع المدني، بتوزيع آلاف الاقنعة والبزّات الواقية على المدنيين، الى جانب حقنات «الانتروبين» المانعة، ضمن تجربة لاختبار قدرة الجمهور على صون تلك المعدات. ويحتفظ الدفاع المدني ـ حسب التأكيدات الرسمية ـ داخل المخازن، بما يكفي لتزويد جميع سكان اسرائيل اليهود بالاقنعة، والملابس، والمواد الطبية اللازمة. الّا ان تجربة تسليم الجمهور معداته الخاصة لم تعتبر ناجحة، حسب تقدير كبير ضباط الدفاع المدني والدفاع الميداني، العميد اهارون فاردي، الذي أشار الى عدم قيام الناس بالحفاظ على البزّات، والى عدم ملاءمة الاقنعة لجميع الفئات العمرية، والى ضرورة استبدال الحقنة دورياً كل خمس سنوات. غير انه أكد احتمال تكرار التجربة بعد رفع الوعي العام بحقيقة الخطر الكيميائي (**حيل هآفير**، ١٠/١٩٨٩). وشدّد فاردي على الفارق بين الصواريخ الباليستيكية التقليدية التي قد تصيب بضع عشرات من الاسرائيليين لو سقطت في مناطق مأهولة، وبين تلك المزوّدة بالرؤوس المتفجرة الكيميائية التي قد تؤدي الى اصابة الآلاف. وفي هذا السياق، أشار خبير اميركي، على صلة وثيقة باسرائيل، الى قيامها بتخزين غاز الخردل وبانتاج الغازات «العصبية» في منشأة في النقب، علماً بأنه اعتبر ذلك رداً على الجهود الكيميائية المصرية في عقد الستينات (**معاريف**، ١٩/١/١٩٨٩). ورأى ان الجيش الاسرائيلي ينظر الى «القدرة القتالية الكيميائية الهجومية على انها قوة ردع حيوية».

الّا انه، وفيما تنتقل اسرائيل الى استكمال العناصر الدفاعية والهجومية لمواجهة الحرب الكيميائية، يزداد الاهتمام باحتمالات انتاج واستخدام الاسلحة البيولوجية (الجرثومية) في الشرق الاوسط. فبالاضافة الى تصريح ضابط سلاح الجو حول النشاط السوري في هذا المجال، سبق لعضو في مجلس الشيوخ الاميركي وفي لجنة القوات المسلّحة التابعة له ان أكد قيام العراق بانتاج احد الاسلحة الجرثومية الفتّاكة وباجراء البحث في اصناف أخرى («مياكرو توكسين»). وقد استند في ذلك الى المصادر الاميركية والاسرائيلية، علماً بأن تقريراً اميركياً غير رسمي أوضح قيام اسرائيل، أيضاً، بالسعي الى اكتساب قدرة انتاج الاسلحة البيولوجية، بموازاة مصر وايران وسوريا والعراق (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٨/١/١٩٨٩). وأشارت هذه المصادر، وغيرها، الى احتمال قيام سلاح الجو الاسرائيلي بقصف المنشآت العراقية، علماً بأن الموقف الرسمي هو نفي ذلك التهديد، والتأكيد، فقط، ان «على اسرائيل ضمان أمنها لو انتج العراق مثل تلك الاسلحة». وينبع مصدر القلق الاسرائيلي من حقيقة الاعتماد على مصدر واحد رئيس للمياه للبلاد ككل، ألا وهو بحيرة طبريا. هذا، وأوضح كاتب عسكري اسرائيلي مزايا السلاح الجرثومي، الذي اعتبر ان مصر كانت تسعى الى تطويره قبل عشرين سنة، فلخّصها بما يلي: ١ ـ تحتاج الى كميّات صغيرة فسحب لابادة عدد كبير من الناس، على عكس الاسلحة الكيميائية؛ ٢ ـ يمكن انتاج الاسلحة البيولوجية بسرعة كبيرة لا تتجاوز الايام؛ ٣ ـ مصانع الانتاج ليست كبيرة، فاذاً يسهل اخفاؤها؛ ٤ ـ لا تختفي رواسبها بعد الالقاء والاستخدام، بل تنتشر وتتكاثر، على عكس الاسلحة الكيميائية التي تذوب وتتلاشى تدريجياً؛ ٥ ـ تصعب الوقاية منها، خاصة ان غالبية الاسلحة الجرثومية هي من نوعي «الفيروس» و«توكسين»، وخلافاً للمواد الكيميائية لا تعرف هويّتها قبل الاصابة بها (**معاريف**، ٢٧/١/١٩٨٩).

صادف الحديث حول التهديد الكيميائي ظهور التخوّفات الاسرائيلية حول ميزان القوى البحرية. فقد صرّح قائد سلاح البحرية الاسرائيلي، الاميرال افراهام بن شوشان، في ختام مدة خدمته، ان السلاح مهدّد بالزوال مع حلول العام ١٩٩٥، اذا لم يحصل على المقتنيات المقررة، البالغة قيمتها ١,٢ مليار دولار (**جينز ديفينس ويكلي**، ١١/٢/١٩٨٩). وشمل برنامج الاقتناء ثلاثة زوارق صاروخية من فئة ساعر ـ ٥ وغواصتين من فئة دولفين. واتهم بن شوشان هيئة الاركان العامة بمحاولة نسف مشروع التحديث، بعد ان أجّلت التوقيع عليه ومصادقته؛ كما تخوّف من استمرار البناء العسكري البحري السوري، وآثار ذلك على الدفاع الاسرائيلي الذي